غير ان مصادر فلسطينية أخرى ذكرت شروطاً معدّلة الى حدّ ما، للبنود الستة، ركّزت على الآتي:

«اولاً ـ بيان اميركي بأن عمليات الابعاد غير مشروعة، والتزام الولايات المتحدة الاميركية بأن تنفّذ اسرائيل بالكامل القرار الرقم ٧٩٩، الذي دعا الى اعادة جميع المبعدين الفلسطينيين.

«ثانياً ـ التزام اميركي بأن الجولة المقبلة من مفاوضات السلام ستركز، بوضوح، على قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، وعلى امكان بحث وضع القدس المحتلة.

«ثالثاً ـ ' تعهد ملزم' من اسرائيل بعدم القيام بأي عملية ابعاد في المستقبل.

«رابعاً ـ الاسراع بعودة المبعدين الفلسطينيين تنفيذاً للقرار الرقم ٧٩٩.

«خامساً ـ عودة عدد كبير من الفلسطينيين الآخرين المبعدين منذ العام ١٩٦٧.

«سادساً ـ موافقة اسرائيل على الكفّ عن انتهاكات حقوق الانسان في الارض المحتلة» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٩٣/٣/١).

ولكن على الرغم من اللغط الذي لفّ الاقتراحات والاقتراحات المعدّلة على النقاط الست، فان لا شيء يؤكد ان الادارة الاميركية قدّمت ضمانات الى الجانب الفلسطيني بشأن تمسّكها بكل ما جاء من بنود في هذه الاقتراحات. فقد ذكرت مصادر فلسطينية، ان الجانب الاميركي لم يسحب مقترحاته الاخيرة لحل أزمة المبعدين الفلسطينيين، بل طلب ادخال بعض التعديلات عليها بسبب اعتراض اسرائيل على نقطتين من النقاط الست الواردة في الاقتراحات. وأوضحت هذه المصادر، ان وزارة الخارجية الاميركية تراجعت عن نقطة تنص على تعهد اسرائيل عدم اللجوء الى سياسة الابعاد في المستقبل، وعن نقطة ثانية تتعلّق باعتبار القدس مدينة محتلة كباقي الاراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وأكدت ان الخارجية الاميركية أوضحت انها «لم تتمكن» من اقناع اسرائيل بقبول الصيغة الاصلية، بانتظار اقتراح تعديلات (**الحياة**، ١٩٩٣/٢/٢٨).

لا شك في ان التفكير الاميركي الرسمي لا يزال يراهن على عامل الزمن لاقناع الطرفين، الفلسطيني والاسرائيلي، بمنطق استئناف المفاوضات الثنائية وحتميتها؛ اذ تقضي المعادلة السياسية، في هذه المرحلة، بأن يتناسى الطرف الفلسطيني ما يطالب به في شأن ربط أزمة المبعدين الفلسطينيين باستئناف مفاوضات السلام، ويقبل بالامر الواقع الجديد الذي فرضته الدبلوماسية الاميركية من خلال دعمها القرار الاسرائيلي الخاص بهذه القضية (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٩٣/٢/٢٤).

من هنا، رأى المراقبون الدبلوماسيون أهمية المحادثات الاميركية ـ الاسرائيلية التي أُجريت على هامش زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق رابين، لواشنطن، في منتصف الشهر الماضي، حيث تبلور تصوّر الادارة الاميركية للحل على نحو لا يختلف كثيراً عن التصوّر الاسرائيلي، ولكن من دون ان يكون متطابقاً تماماً. فقد أفصحت المحادثات بين الطرفين عن التصوّر الاميركي لدور «الشريك الكامل» الذي تعتزم الادارة الجديدة لعبه، فيما أبدى الجانب الاسرائيلي «تحفظاً» عن العبارة، خصوصاً اذا كانت تعني دوراً أميركياً نشطاً في عملية السلام شبيهاً بالدور الذي لعبته ادارة الرئيس الاميركي الاسبق، جيمي كارتر، في مفاوضات كامب ديفيد بين مصر واسرائيل، لأن ذلك يعني، في نظره، «ان واشنطن تمارس الضغط عليه» (**جيروزاليم بوست**، ١٩٩٣/٣/٦).

في هذه النقطة، بالذات، كان الرئيس الاميركي واضحاً بعض الشيء في المؤتمر الصحافي المشترك مع رئيس الوزراء الاسرائيلي. فهو لم يكتف بالتعبير عن الرغبة في ان يتمّ احراز تقدّم، وانما أعرب عن الثقة بأن العام الجاري «سيكون عام صنع السلام في الشرق الاوسط»، وتعهّد، بأن بلاده «على استعداد لأن تشارك في صنع ذلك السلام». وفي تنبيهه للأطراف المعنية الى عدم اضاعة الفرصة التاريخية لتحقيق تقدّم، «طمأن» المتشككين بالتأكيد على ان الحل سيقوم على «أساس قرارات الامم المتحدة» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٩٣/٣/٢٢).